المسألة الزراعية الجزائرية في الصحافة الوطنية (الأهلية)

د. بن داهة عدة،
قسم العلوم الإنسانية،
جامعة معسكر.

اكتمالا لموضوع موقف الأحزاب الوطنية من الصراع بين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض أضحى من المفيد مراجعة الصحافة الوطنية لاستخلاص بعض ما ورد في مقالاتها من أفكار واحتجاجات وعرائض، إلا أنه بالنظر لصعوبة القيام بعملية مسح شامل للمصادر الصحفية الوطنية واستخراج المقالات المتصلة بموضوع البحث منها، فإنه وتجاوزا لهذه العقبة، وقع الاقتصار في هذا العرض الوجيز بالاستناد إلى بعض المقالات دون أخرى، بالتركيز على المقالات الصادرة في جريدة الحق العنابية (Elhack) والمنتخب (El Mountakheb) والشهاب، والإقدام (L'Ikdam).

صرح أحد المتصرفين الإداريين في عام 1912 قائلا «بعد إخراج الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وحشرهم بعيدا عنها في جهات أخرى لم نعد نسمع سوى عبارة "متى تعاد إلينا أراضينا"» (KADDACHE, M. T01,1980: 15)

وأمام الوضع المزري للفلاحين الجزائريين لم يبق من سبيل أمام الصحف التي جازف أصحابها بأنفسهم سوى الكتابة عن المآسي التي لحقت بالمجتمع الجزائري والتنديد بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر مهيبة بالفلاح الجزائري الذي بذل أقصى جهده لتحسين إنتاجه والخروج من وضعيته.

وهكذا أولت جريدة الحق في سنة 1894 عناية كبرى بالأراضي الفلاحية، وكشفت عن مؤامرات اليهود والمرابين والمعمرين للاستيلاء عليها وكرست جهدا حريصا على الدفاع عن ممتلكات الأهالي من أرض وعقار (ناصر، م. مجلد 2 ، 1978: 273- 274).

كلما اندلعت ثورة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر اتبعتها إدارة الاحتلال بعمليات حجز ومصادرة لأملاك الثائرين. ففي أعقاب المصادرات الواسعة التي مست الأراضي الجماعية والفردية للقبائل وللأشخاص الذين شاركوا المقراني في ثورته ضد فرنسا سنة 1871 حجزت فرنسا من الثوار 725.840هكتار من الأراضي الزراعية، ورحلت 181 قبيلة، وهو الأمر الذي حول مليونين من السكان إلى الفقر ودفع بالكثير منهم إلى الهجرة (IHADDADEN, Z. 1983: 107)

وبتوالي عمليات المصادرة شنت صحيفة المنتخب في 1882 وجريدة الحق في 1894 حملة ضد عمليات الحجز والمصادرة(IHADDADEN, Z. 1983: 108) ، حيث عارضت الجريدتان في مقالاتهما مبالغة فرنسا في مصادرتها للأراضي الفلاحية من

الجزائريين وطردهم منها، وبرعت الجريدتان في الكشف عن نتائج الاستمرار في عملية الحجز والمصادرة.

كما أدى التطبيق الخاطئ للقانونين العقاريين لسنة 1873 وسنة 1887 بجريدة المنتخب في سنة 1890 إلى الاحتجاج على إنشاء الملكية الخاصة التي أقرها القانونان المذكوران أعلاه.

وبدورها انتقدت جريدة الحق بشدة تجاوزات إدارة الاحتلال عند تطبيقها للقانونين، والمقال الذي نشرته في يوم 21 يناير 1884 والذي افتتحه صاحبه بعبارة «أين أراضينا التي يراها الناظر على مد البصر، أين قصورنا المشيدة؟ أين مساعينا (يريد بها أغنامنا)؟» تعد شاهدا حيا على عناية هذه الجريدة بالأراضي الفلاحية.

أما زيد بن ذياب فقد كتب مقالات تحت العناوين التالية«البؤس ينوح دائما» (La misère- gémit toujours)؛«هذا حقنا»(c'est notre droit)؛«هذا كثير، للصبر حدود، فهل من عدالة للمغلوبين»(c'en était trop, la patience à des bornes, n'y à-t-il pas une justice pour les vaincus).

وبهذه المقالات المثيرة تكون جريدة الحق قد لفتت نظر الرأي العام الفرنسي والجزائري إلى ظاهرة الفقر الخطيرة التي تولدت بفعل عمليات المصادرة والحجز، وراح ضحيتها الملايين من الجزائريين، وهي مقالات تحمل في طياتها تحريضا للأهالي على المطالبة بحقوقهم، وتذكر فرنسا بخيانتها لمبادئ العدالة والحرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية (1789)، وتحمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية مسؤولية جحيم الفقر الذي أصاب الجزائريين.

وبينما نشرت جريدة المنتخب في عددها 23 (سبتمبر 1882) شكوى جماعية لسكان فج مزالة ضد القايد الذي كان يفرض على السكان القيام بأعمال التويزة لصالحه؛ فإن العدد 24 من نفس الجريدة نشر شكوى تقدم بها أعيان بسكرة ضد رئيس ديوان المحكمة، كما نشرت الجريدة احتجاجات موجهة ضد المتصرفين الإداريين ورؤساء بلديات المراكز الاستيطانية(IHADDADEN, Z. 1983:115).

وأمام الفضائح التي كشفت عنها جريدة الحق تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمة في شهر مارس 1894 وأصدر أمرا بإيقاف رئيس بلدية «أورليان فيل» (الشلف حاليا) السيد «م. فوريي» (M. FOURRIER) لمدة ثلاثة أشهر بتهمة تجريد ثلاثة آلاف من الأهالي من أراضيهم الفلاحية (El Hack : 25/03/1895).

كما نشرت جريدة المغرب مقالا لعبد القادر المجاوي في سنة 1903 ينصح فيه الفلاح الجزائري بتطوير زراعته وتحسين إنتاجه ومزاحمة الإنتاج الأجنبي(ناصر، م.1978: 84).

وعن طريق الإقدام أسمع الأمير خالد فرنسا صيحات الفلاحين الجزائريين وأنّاتهم، ففي مقال له نشر عام 1921 نجده يتحدث عن المجاعات، وعن عمليات الإغتصاب الكبرى التي تعرضت لها الأراضي الجزائرية، وكيف تحول الفلاحون الجزائريون من أسياد على أراضيهم إلى خماسين وخدم، يتقاضون أجورا زهيدة لا تسد رمقهم، تتراوح بين فرنك واحد و 01,50 فرنك مقابل 12 ساعة من العمل – فيما بين 1870–1914– ليرتفع هذا الأجر إلى 08 فرنكات في اليوم الواحد بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا في الوقت الذي بلغ فيه سعر القنطار الواحد من الحبوب 250 فرنكا.

وبهذا الشكل تكون الإقدام قد اتخذت المبادرة للكفاح ضد المجاعات السائدة في الوسط الريفي الجزائري، وبادرت أيضا عن طريق اللجنة الجزائرية لإنقاذ الأهالي(Le Comité Algérien de Secours aux indigènes) بجمع أموال وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، كما كشفت هذه الجريدة عن فضائح الاستيطان الرسمي(KADDACHE, M. 1987: 55) .

معنى هذا أن الإقدام دافعت حقا عن الأهالي، واهتمت بالأراضي الفلاحية التي انتزعتها فرنسا من الفلاحين الجزائريين، وأنها غير راضية وغير مقتنعة بسياسة فرنسا تجاه الأهالي.

وهاجمت هذه الجريدة عائلة سايح بالأصنام على سوء تصرفها مع فلاحي المنطقة، وكشفت عن سلوكات القايد براهمي لخضر الذي كان يمتلك 5.000 هكتار من الأراضي الفلاحية(L'IKDAM: 15/07/1921) ، وعن الباش آغا ندير الذي كان يستأثر بـ 4.600 هكتار في قبيلة سيدي إبراهيم بنواحي بوسعادة، وذكرت بأن هذه الأراضي قد جلبت له أكثر من عشرة ملايين فرنك بعد مدة عشر سنوات من استيلائه عليها(L'IKDAM: 12/08/1921).

كما توجه الأمير خالد إلى الحاكم العام للجزائر برسائل مفتوحة عبّر له فيها عن المجاعة التي حلت بالشعب الجزائري بسبب اغتصاب فرنسا لأخصب الأراضي الفلاحية من أصحابها. وهكذا نلاحظ بأن الإقدام قد دخلت في حرب مفتوحة مع الاستعمار وأشهرت أقلام كتابها في وجه الكولون.

وفي ردّ له على مقالات نشرتها جريدة «صدى الجزائر» (Echo d'Alger) حول الغابات، كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الإقدام تحت عنوان «الواقع الجزائري» (La Réalité Algérienne) ضمنه مسألة طرد الجزائريين من أراضيهم، والقانون الغابي المقيت (L'odieux code forestier) ذكر فيه بأن غالبية الجزائريين رعاة، وأنهم تعودوا ذلك قبل الاحتلال، وأنهم في حالة الجفاف كانوا يلجأون إلى الغابات التي كانت تغطي مساحات شاسعة، وبعد عمليات الطرد التي تعرض لها الأهالي في إقليم التل، وجد هؤلاء أنفسهم محصورين بين ملكيات الكولون وغابات الدولة، وحيث ما

توجهوا وجدوا محاضر الضبط (Procès Verbaux) تمطر فوق رؤوسهم (KADDACHE, M. 1987: 158) ، ونتيجة للتغريم المستمر، والإجراءات العقابية المتتالية التي فرضها قانون الغابات الجائر أصاب الدمار الكثير من الأسر، كما زاد الجفاف الدائم الذي تشهده مناطق الجنوب الجزائري من حدّة بؤس الأهالي. واختتم الأمير خالد مقالته بلعنة وتشنيع القانون الغابي، ودعا إلى تعديله كلية لما نتج عنه من انعكاسات سلبية على تربية المواشي(KADDACHE, M. 1987: 158).

وفي مقال آخر نشرته له جريدة الإقدام برأ الأمير خالد نفسه قائلا فالله يشهد بأني لست من الذين يبحثون عن التشريفات النيابية، واجهت السياسة وكافحت داخل المجالس المنتخبة بكل ما أوتيت من قوة عن المصائب التي لحقت بإخواني في الدين. وأشار في هذا المقال إلى إمكانية إحصاء امتيازات الأوروبيين التي يتولى المنتخبون الأوروبيون الدفاع عنها، وهي الإمتيازات التي تحصلوا عليها مجانا وبأبخس الأثمان بعد أن فروا من البؤس الذي لحق بهم في بلدهم، وألقى اللّوم على إدارة الاحتلال التي دعمت الكولون ماديا ومعنويا وجلبت لهم الاعتبار والاحترام وجعلت منهم أسيادا على الأراضي المنتزعة من الأهالي (L'IKDAM:26 Mars 1923).

ويستشف مما سبق بأن جريدة الإقدام كانت شديدة الاهتمام بالمسألة الزراعية ويكفينا دليلا من خلال نشرها لمقالات الأمير خالد بأنها ناهضت الكولون ودافعت بقوة عن حقوق الجزائريين.

ومع أن المسألة الزراعية لم تظهر صراحة في برنامج الأمير خالد سنة 1919، فإن المقالات التي نشرتها له جريدة الإقدام تكشف بكل وضوح عن مواقف هذا الرجل من الكولون، ومن الأرضي المغتصبة مما لا يترك مجالا للتأويل، ونستدل بذلك عن فضحه للسياسة الفرنسية في هذا المجال، وكشفه عن الكيفية التي استولت بها فرنسا على الأراضي الزراعية الخصبة وتنديده بالاستيطان الرسمي، فذكر بأن ثروات المعمرين الطائلة لم تأتيهم من عمل المحاريث والأدوات الفلاحية فقط بل من عرق جبين الفلاح الجزائري، وقارن بين دخل المعمرين الذين كانت أرباحهم تعد بالملايين وبين أجور الفلاحين الأهالي التي كانت تتراوح بين 02 و 04 فرنكات في اليوم(KADDACHE, M. 1987: 39).

ألم يكن الحديث بهذه اللهجة، وفي هذه الظروف بالذات تحديا صارخا للإدارة الاستعمارية وتجاوزا للحدود ؟

أما عبد الحفيظ بن الهاشمي، فإنه توجه في سنة 1926 بالكلام إلى الأهالي يحذرهم من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوربيين، وكأنه في أثناء تعرضه لأسباب انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون كان يلقي اللوم على

الفلاح الجزائري الذي لم يسع لتطوير مستواه التقني، حيث رد أسباب تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى عوامل أربعة:

1- عدم إتقان الأساليب الفلاحية الكفيلة بالخصب العظيم.

2- عدم ثبات النشء الجديد، وعدم تبصره بالعواقب حين يعمد إلى بيع أرض خلفها له والده.

3- استفحال الخصومات بين الأهالي مما يضطر المتخاصمين لبيع الأرض لسداد مصاريف المخاصمة.

4- القانون الأهلي الذي حجر مشاركة الأهالي في مساومة الأراضي الشاسعة بدعوى أن الأهلي كسول لا يعمل، فغيره بها أولى(ناصر، م. ج2: 85).

فمع أنه لم يصارح الأهالي في قوله بأن انتقال الأراضي إلى الكولون يعود في أساسه وجوهره إلى السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر خلافا للأمير خالد الذي جاهر بالقول أن سياسة الاستيطان الرسمي هي السبب في تحويل الأراضي إلى الكولون، وفي إفقار الشعب الجزائري، فإنه مع ذلك يكون قد فتح أعين النشء الجديد على خطورة ونتائج انتقال الأراضي الفلاحية إلى الكولون والتي حرمهم قانون الأهالي من إعادة شرائها، شأنه في ذلك شأن الزاهري الذي صدر له مقال في جريدة البرق يردّ فيه تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى الأسباب التالية:

1- استيلاء الحكومة - الفرنسية- على أراضي الأحباس العامة بدعوى أنها هي التي ستتولى إنفاق ريعها على المساجد والمدرسين والمفتيين، ثم أنعمت بها على الكوولن.

2- التفرنج الآثم والمدنية الفاجرة التي فرضت على الجزائريين عيشة التبسّط في الشهوات والملذات.

3- ما بثه الكولون على ألسنة المرابطين والدراويش من الدعاية إلى الهجرة وترك البلاد للمحتلين (البرق: 1927/01/01).

معنى هذا أن الأراضي الجزائرية انتقلت إلى الكولون بفعل عوامل خارجية تسبب فيها الاستعمار، وعوامل ذاتية كان السبب فيها الجزائريون أنفسهم.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المقالات لم تكن الغاية منها سوى تبصير الشعب الجزائري بالسياسة الاستعمارية الحاقدة، وبظلم الكولون ومخازيهم، وبأخطاء الفلاحين الجزائريين الذين باعوا أراضيهم للكولون، ولم يجتهدوا في الأخذ بأسباب التقدم الفلاحي.

ومن أهم القضايا التي عالجها الكتاب الإصلاحيون، وضعية الأراضي الفلاحية المغتصبة، وما نجم عنها من آثار سيئة على المجتمع الجزائري؛ فانتقدوا الأساليب

الاستعمارية وكشفوا عن الظلم الذي سلطه الكولون على الفلاحين الجزائريين، ولم يكونوا مفتتنين فقط بالصراع مع الطرق الصوفية والزوايا.

ونورد لكم فيما يلي نماذج من المقالات التي كتبت في جريد الشهاب؛ فمع قلتها فإنها تدلنا على دخول هذه الجريدة معترك الصراع مع الاستعمار الفرنسي حول ملكية الأراضي؛ منها مقال جاء فيه : «نريد عدلا في عمارة الأرض حتى لا نرى الأرض تزرع من قوم وتعطى لآخرين، وحتى لا نرى إيثارا في منح الأراضي لقوم على قوم، وحتى لا نرى القروض الفلاحية تتقتر على الفلاح الأهلي الضعيف وتوسع على غيره القوي، كأنها تعمل في ذلك بفلسفة تسمين السمين وتهزيل الهزيل»(الشهاب: 1926/04/08).

يستخلص من هذا النص بأن جريدة الشهاب كانت تهتم بموضوع الأراضي الفلاحية وبالحالة الأليمة للفلاح الجزائري، ورمت إدارة الاحتلال بالتخلي عن مبادئ العدل والمساواة وسلوكها لسياسة عنصرية إزاء الأهالي بإيثارها للأوروبيين فيما يخص توزيع الأراضي الفلاحية ومنح القروض والمساعدات المالية لهم دون غيرهم من الأهالي، وكأنّ هذا المقال يحث الإدارة الاستعمارية على الحد من سياستها العنصرية تجاه الفلاحين الجزائريين.

كما أوردت قولا ينسب إلى الحاكم العام مفاده «أن عدد الأهالي بالجزائر خمسة ملايين منهم ما ينوف على الأربعة ملايين يشبهون رجال القرن الحادي عشر، وثمان مائة ألف أكثر تحضرا وتمدنا بقليل» (الشهاب: 1927/03/24). يستنبط من هذا القول الذي شهد به المسؤول الأول عن الكولون في الجزائر، بأن الجزائري أصبحت حالته أشبه بحالة عبيد الأرض في القرون الوسطى كما عبر عنه بنفس الأسلوب فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار(ABBAS, F. 1962:141)؛ ونشرت قولا اقتبسته من الصحافة الفرنسية يؤكد ما صرح به كل من الحاكم العام للجزائر، والزعيم الجزائري فرحات عباس ورد فيه « أن من بين الأربعة ملايين ونصف المليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين نسمة لا يملكون شيئا من الدنيا، بل هم جميعا مزارعون وأجراء وعملة عند طبقة المستعمرين (الكولون)، وإن هذه الأربعة ملايين يتكففون بأجرتهم اليومية، وتراهم على أسوء حال من المعيشة»(الشهاب: 1927/03/24).

وإثر اعتراض النواب الكولون على المعمر «كول» الذي باع أرضه لأحد الفلاحين الجزائريين، وتدخل قسم النيابات العربية دفاعا عن مصلحة منوبيهم كتبت جريدة الشهاب مقالا تحت عنوان : «نزع الأراضي من أربابها للاستعمار: موقف نوابنا تجاهه، وعود جميلة لسمو الوالي العام» ضمنته العبارة التالية: «إن عصر نزع الأملاك لفائدة الاستعمار قد انقضى»(الشهاب: 1928/07/05) وقدمت شكرها لنواب الأمة الذين قاموا بواجبهم نحو هذه المسألة الهامة خير قيام، كما شكرت سمو الوالي العام

على حسن وعده بمراعاة جانب المسلمين في المستقبل، فيمنح للعرب الفلاحين قطعا من الأرض (الشهاب: 1928/07/05).

إن دل هذا على شيء فإنه يدل على اهتمام هذه الجريدة وحرصها على أن لا ينتزع من الفلاحين شبر من الأرض مستقبلا، وهذا ما يتفق مع مطلب النواب الجزائريين الداعي إلى الإقلاع بصفة نهائية عن انتزاع الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستعمار(الشهاب: 1928/07/05).

وردّت الشهاب على الذين وصموا الفلاح الجزائري بالكسل، وذكروا القراء بما كتبه بعض النواب الفرنسيين الذين زاروا الجزائر في 1922 للاطلاع على أحوالها، حيث خلصت تحقيقاتهم أن من الأربعة ملايين ونصف مليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين فقراء لا يملكون شروى نقير، بل جميعهم مزارعون وأجراء وعملة عند المعمرين ويتكففون بأجرهم اليومي، وهم زيادة على موت 80 ٪ من أطفالهم من سوء الغذاء على سوء حال، ولعل هذا البيان كاف في التدليل على استعداد الأهالي، وعلى أن ضنك العيش هو العائق الأكبر، وعلى أن المعمر لولا جد الأهلي وعمله ما استثمر أراضيه(الشهاب:1928/11/01).

وتحت عنوان « العامل الأهلي يملأ بمجهوده خزائن غيره، ويتضور جوعا فهل من عاطف عليه؟» كتبت جريدة الشهاب مقالا لخصت فيه ما يقاسيه العامل الأهلي من إجحاف المعمرين لحقوقه وسدهم أبواب الرزق في وجهه، وتمديد ساعات العمل اليومي إلى إحدى عشرة ساعة قسرا عليه، وإلاّ طرد، وأجرته اليومية تتراوح من ثماني إلى عشر فرنكات، وأقصى ما تنتهي إليه خمسة عشر فرنكات (الشهاب: 1928/11/01).

وطالعتنا هذه الجريدة على نص الخطاب الذي ألقاه الشيخ البشير الإبراهيمي في 07 رمضان 1348 هـ بنادي الترقي والذي قال فيه : «الذي تقتضيه الحكمة الهادئة لنحفظ أنفسنا من هذه المزاحمة هو تأسيس شركات التعاون بين الفلاحين وشركات التعاون بين التجار لتقي الصغار من الجانبين شر تحكم الأجانب في أملاكهم ومجهوداتهم ثم تأسيس مصاريف مالية صغيرة تكون واسطة بين الجميع، وتكون بذلك مستودعا للأموال المخزونة المعطلة، ومرجعا لصناديق التوفير والاحتياط».

وبهذا المقال تكون الشهاب قد ضربت لنا مثالا عن عرض العلماء الجزائريين المصلحين لخطة اجتماعية – اقتصادية على الفلاحين الجزائريين يزاحمون بها الكولون، وذلك بتأسيس شركات تدخر الأموال لحين الحاجة، ليتم توزيعها على الفلاحين الجزائريين المحتاجين وعلى التجار.

يبدو واضحا من خلال نشر الشهاب لمثل هذه المقالات أنها كانت حريصة على نهضة الفلاحين ورقيهم.

وفي مقال مطول نشرت الشهاب الأسئلة التي وجهها السيد «بارت» النائب بمجلس الأمة لوزير الداخلية الفرنسي حول أجور العمال الفلاحين، وساعات العمل اليومي، والضمانات التي يتمتع بها العمال الفلاحون في الجزائر، وكذلك ردّ وزير الداخلية عليها وهي أسئلة محرجة، كان ردّ الوزير عليها، أن ليس للعمال الفلاحيين بالجزائر أي حدّ لساعات العمل وذلك مثل فرنسا تماما، وأن العمال الأهالي والفرنسيين يطبق عليهم نفس قانون حوادث الشغل، وأن الإدارة الجزائرية تدرس الآن كيفية تطبيق قانون الضمانات الاجتماعية على العمال الجزائريين (الشهاب. س9، 1351هـ)، وبمثل هذه الطريقة تكون الشهاب قد كشفت النقاب عن مراوغات وزير الداخلية لنائب مجلس الأمة وفضحت نفاق إدارة الاحتلال الفرنسي وأكاذيبها، لأن عمال الأرض في الجزائر لم يكونوا يوما ما يعاملون بنفس الطريقة التي يعامل بها أقرانهم في –الوطن الأم– فرنسا لا من حيث ساعات العمل ولا من حيث الأجور ولا من حيث الضمانات الاجتماعية.

ولتقيم عليه الحجة الدامغة كتبت الشهاب تقول يسرنا أن نعلن ما وعد به وزير الداخلية الفرنسي ونذيعه راجين للولاية العامة التمسك به في المستقبل، وأن هذا التصريح إذا دام العمل به يكون من أحسن الآثار الطيبة التي تركها «م. كارد» الوالي الحالي للجزائر يذكره به بعد أبناؤنا أطيب الذكر (الشهاب. س9: 1351هـ).

كما نشرت تقريرا للسيد حميدة بن باديس الذي كان نائبا لدى عمالة قسنطينة والذي تحدث فيه عن نزول الفقر بالجزائريين وسوء حالهم بسبب انتزاع الأرض منهم، وعدم قدرتهم على مفارقتها والرضى بالبقاء فيها بالكراء الغالي الذي يوقعهم في ضعف الحال وذهاب المال، وذلك أن كثيرا من الكولون يأخذون الأرض ولا يقدرون على خدمتها والقيام بها وتحصيل الفائدة منها، يؤول أمرهم إلى كرائها للعرب بالسعر الذي لا يقدر المكتري على تحصيله وتحصيل معاشه والمغرم اللازم له(الشهاب. س13: 1936).

لقد كان طبيعيا أن تعنى الصحافة الوطنية بمشكلات عمال الأرض والفلاحين الجزائريين الصغار، لأن غالبية الجزائريين (4/5) كانوا فلاحين، ملاكي أراضي دفعت بهم إدارة الاحتلال الفرنسي بالتحول إلى فقراء غرباء في بلادهم وجائعين بعد أن انتزعت منهم أراضيهم الفلاحية والرعوية.

وفي الأخير نخلص إلى القول أن الصحافة الوطنية قد اهتمت في مقالاتها بمشكلات الفلاح الجزائري وبمآسيه، وكشفت للرأي العام والخاص عن العوامل التي تسببت في ضياع الأراضي الجزائرية وانتقالها من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى المعمرين والكولون، ولعبت دورها في التكوين الفكري والسياسي للأهالي حتى يكونوا على بينة من أمرهم، ويستعدوا لفك القيود عن أنفسهم.

المراجع

الكتب العامة:

- ناصر محمد. (1978). المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد2، الجزائر، ش.و.ن.ت.
- ABBES ferhat. (1962). La nuit coloniale, Paris, Julliard.
- IHADDADEN Zahir.(1883) Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL
- KADDACHE Mahfoud. (1987). L'Emir Khaled. Alger, O.P.U.
- KADDACHE Mahfoud .(1980). Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1951, TI-TII, Alger: S.N.E.D.

الصحف:

- الحق: 1895/03/25.
- الإقدام: 1921/08/12.
1923/03/26.
- البرق: 1927/01/01.
- الشهاب: 1926/04/08
1927/03/24
1928/07/05
1928/11/01
شعبان 1351هـ المجلد 13، 1936 - 1937